S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/2000/6*
11 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

طلبت مني حكومتي أن أنقل إليكم تعليقاتها على تقريركم عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/1999/1250 و Add.1) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

إن هذا التقرير يثير شاغلا واحدا مهيمنا، ألا وهو التناقض الواضح بين الادعاء بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد أحرزت تقدما والحقائق المقدمة في كل أجزاء التقرير تقريبا، والتي تشهد على أن الصرب والسكان الآخرين غير الألبان مهددون بالخطر وأن حقوقهم الإنسانية تنتهك. وهذه الحقائق إنما تعزز موقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذي أُوضِح في العديد من المناسبات، وهو أن الحالة الأمنية في كوسوفو وميتوهيا، الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي من جمهورية صربيا التي تشكل جزءا من يوغوسلافيا، هي حالة صعبة وتزيد من صعوبتها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو وإساءة معاملة الأحداث ووجود الجريمة المنظمة، وهي حالات لم يكد التقرير السابق يأتي على ذكرها.

ويثير القلق بوجه خاص أن أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ لا تزال تنتهك. فليس هناك تقيُّد بنصه الصريح على سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية؛ ولا يجري تهيئة الظروف اللازمة للحياة الآمنة والطبيعية؛ والعنف مستمر دون هوادة لا سيما ضد السكان غير الألبان؛ ولا وجود للقانون والنظام العام؛ ولم تنشأ أي مهام حقيقية لمراقبة الحدود؛ ولم تنفذ الأحكام المتعلقة بعودة عدد متفق عليه من أفراد الجيش اليوغوسلافي والشرطة الصربية؛ ولم تهيأ البيئة الآمنة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا.

والحقائق المقدمة في التقرير بأكمله تثبت بطلان الادعاء بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو نفذتا ولايتهما بنجاح. وما إنشاء مجلس إداري مؤقت والتسريح المزعوم لجيش تحرير كوسوفو وإقامة أحزاب سياسية سوى إنجازات على الورق وتظاهر بوجود تحسن حقيقي في الوضع الميداني.

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

ويكاد جميع حالات عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وشلل المؤسسات في كوسوفو وميتوهيا يعزى إلى وجود مشاكل أمنية وانعدام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان غير الألبان وارتكاب جرائم خطيرة كالقتل والإصابة بجروح والاختطاف والمضايقة والتهديد وسرقة الممتلكات العامة والخاصة ونهبها. ومع ذلك، لم يبين التقرير مَن المسؤولُ عن هذه الحالة، ولم يحدد هوية مرتكبي هذه الأفعال، ولم يقترح تدابير لمعالجة الوضع. وعلى الرغم من وجود كثير من الأدلة في هذا التقرير (وفي تقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهيئة العفو الدولية والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان) على أن مرتكبي هذه الأعمال الوحشية هم انفصاليون إرهابيون منحدرون من أصل ألباني، أي أفراد ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو أو فرقة حماية كوسوفو، فلا يزال هؤلاء يتمتعون بتسامح وكرم موقف الوجود الدولي إزاءهم، بل وضعت خطط لإعلان إنشاء فرقة حماية كوسوفو رسميا في مراسم ستقام في المستقبل القريب، وهو ما يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وما الحالة الأمنية الصعبة سوى نتيجة مباشرة لهذا الموقف المتسامح والكريم. وهذا واضح أيضا في التقرير من الإشارات إلى أن "عدد الهجمات التي تُشنّ على صرب كوسوفو والأقليات العرقية الأخرى ظل مرتفعا وما زال يمثل القضية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان في كوسوفو" (الفقرة ٢)، وإلى "القيود الشديدة على حرية حركة أفراد الأقليات العرقية" (الفقرة ١٧) وإلى حجم التطهير العرقي الضخم الذي يرتكب ضد الصرب في هذا الإقليم الصربي. فقد جاء في الفقرة ١٧ أن "صرب كوسوفو الباقين في بريشتينا والذين يقدر عددهم بما يتراوح بين ٣٠٠ و ٦٠٠ شخص يخشون الخروج إلى الشوارع ويلزمون بيوتهم معظم الوقت"، وإلى ازدياد جرائم الأحداث والجرائم المنظمة (الفقرات ١٥ إلى ١٩) التي حذرت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منها مرات عديدة في الماضي.

والأسباب الأمنية التي ساقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لعدم "تشجيع" صرب كوسوفو على العودة (الفقرة ٢٣) هي دليل بيّن على خطورة الوضع مقدم من وكالة مستقلة، في حين أن الأسباب التي سيقت (الفقرة ٢٤) لمغادرة الصرب وغيرهم من المجموعات غير الألبانية لكوسوفو ما هي سوى نقطة في بحر من الأعمال الوحشية المرتكبة ضدهم.

وكون الصرب مرغمين على العيش في جيوب (الفقرة ١٧) إنما يكشف عن وجود ممارسة انغلاقية بغيضة أبرز الأمثلة عليها الحالة السائدة في مدينة أوراهوفاتش، وهذا عار على الأمم المتحدة وجهودها لحفظ السلام في مطلع الألفية الثالثة.

وتدل إزالة ٧٠٠ ٢ قنبلة عنقودية في إطار برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام (الفقرة ٣٣) على استخدام منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في عدوانها على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية معدات حربية محظورة، ولدى حكومتي كثير من الأدلة التي تثبت ذلك.

ويتضمن الفرع الخامس - باء من التقرير، المتعلق بحقوق الإنسان (الفقرات ٧٠-٧٦)، سجلات مؤسفة وحزينة لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الانفصاليون الإرهابيون المنحدرون من أصل ألباني ضد

الصرب وغيرهم من السكان غير الألبان بل وضد أفراد قوميتهم الذين دفعهم "طيشهم" إلى الانضمام إلى "الطرف الآخر" في الصراع.

ومع ذلك فإن الادعاءات بأن بعض السجناء الألبان في صربيا أفرج عنهم "بعد دفع مبلغ من المال للمسؤولين عن السجون أو لغيرهم من الوسطاء" هي ادعاءات كاذبة ومغرضة. لقد زار ممثلو لجنة الصليب الأحمر الدولية جميع السجناء وقدموا التقارير المناسبة وأبلغوا الأسر. وهذه الادعاءات هي بالتالي من باب التكهنات، شأنها شأن "التقارير غير المؤكدة صحتها ... من أنه قد يكون هناك أشخاص محتجزون في منشآت عسكرية". وما هي سوى محاولة شبه مكشوفة لإيجاد توازن في اللوم، إذ من المعروف على نطاق واسع أن الزعماء السياسيين للسكان المنحدرين من أصل ألباني في كوسوفو وميتوهيا وأفراد ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو يرفضون التعاون في البحث عما يزيد على ٦٠٠ شخص من الصرب وغير الألبان المفقودين منذ وصول الوجودين الأمني والمدني للأمم المتحدة.

ويتناول التقرير بعض المسائل سطحيا ولا توجد فيه أي محاولة لإبراز الأسباب الجذرية للمشاكل التي من ضمنها عدم وجود مستشفيات متعددة الأعراق في كوسوفو ومشاكل التعليم (الفقرتان ٣٨ و ٣٩) التي تسبب فيها بصورة رئيسية الانفصاليون الإرهابيون المنحدرون من أصل ألباني.

ولم تمنع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو من القيام بأعمال غير مشروعة كجباية الضرائب والرسوم الجمركية وإصدار سجلات حيوية وشهادات أخرى (الفقرة ٣٥)، الأمر الذي يجري يوميا وعلى مرأى من الوجودين، وقد نبهت إليه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أكثر من مناسبة.

وما الادعاء بالاتصال والتعاون مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الفقرة ٨) سوى ممارسة شكلية الهدف منها هو إخفاء حقيقة الانتهاكات المتواترة لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية. والاتصالات القليلة القائمة عقيمة، شأنها شأن التعاون البسيط الموجود، لأن مواقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تُحترم، بينما تُنتهك سيادتُها وسلامتُها الإقليمية بانتظام وكذلك قوانينُها وقوانينُ جمهورية صربيا التي تشكل جزءا منها.

ويتجلى ذلك بصورة واضحة في أجزاء التقرير التي تعالج مسائل الإدارة المدنية والمساعدة الإنسانية وإعادة بناء الاقتصاد وبناء المؤسسات، وهي مسائل لا يمكن أن تعالج على الوجه الصحيح دون التعاون مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا. وينبغي الإشارة إلى أن هذه السلطات موجودة في كوسوفو وميتوهيا من أجل المساعدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي عدد من المناسبات، استرعت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية انتباه مجلس الأمن إلى القواعد التنظيمية التي أصدرها الممثل الخاص للأمين العام التي تتنافى وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وإلى أنها تعتبرها باطلة ولاغية. ورغم الاحتجاجات الصادرة ليس فقط من جانب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وإنما أيضا عن الدول الأعضاء في مجلس الأمن، يواصل الممثل الخاص انتهاج سياسة الأمر الواقع

الرامية إلى الفصل بين كوسوفو وميتوهيا وبين صربيا، وهي الجمهورية التي تشكل جزءا لا يتجزأ منها، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وإن فتح مطار بريشتينا للرحلات التجارية، والسيطرة على المصانع والشركات الصناعية، وإنشاء هيئة كوسوفو للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، واختيار عطاء شركة ألكاتيل الفرنسية لتوريد المعدات لشبكة عامة للهواتف النقالة، وإصدار طوابع بريدية منفصلة، وتحديد موعد تسجيل سكان كوسوفو وميتوهيا، واعتزام إجراء انتخابات مبكرة رغم عدم وجود الظروف لإجرائها في المستقبل القريب، هي أفدح الأمثلة على انتهاكات قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وخاصة حكمه المتعلق بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها.

لقد ذهب الممثل الخاص للأمين العام كل مذهب لاسترضاء الانفصاليين الإرهابيين من ذوي الأصول الألبانية. ومن الأمثلة الساطعة على ذلك أيضا استعداده لتغيير قواعده التنظيمية لإتاحة تطبيق القوانين واللوائح التي كانت قائمة في كوسوفو وميتوهيا قبل سنة ١٩٨٩. وبإقدامه على ذلك، يكون الممثل الخاص قد انحاز إلى ركب المنادين بفصل هذا الإقليم الصربي في استخفاف سافر بالولاية المسندة إليه من قبل مجلس الأمن.

ولا يتطرق التقرير إلى ضرورة احترام سيادة وسلامة أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا التي هي جزء منها، فضلا عن قوانينهما. ولا يتناول بالذكر عدم تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو الاتفاق التقني - العسكري بشأن عودة أفراد الجيش اليوغوسلافي والشرطة الصربية إلى كوسوفو وميتوهيا أو فتح ممثليات للبلدان الأجنبية دون مشاورة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والحصول على موافقتها، الأمر الذي يتنافى وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية.

وإذ تضع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في اعتبارها ما سبق ذكره، فإنها تطلب من مجلس الأمن أن ينظر على وجه السرعة في الحالة في كوسوفو وميتوهيا، وأن يحمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو والقوة العاملة في كوسوفو على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بجملته، وخلق بيئة آمنة لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا وتمكين أفراد الجيش اليوغوسلافي والشرطة الصربية من العودة إلى كوسوفو وميتوهيا دون تأخير.

وسأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال بالنيابة